عقد اجتماعاً استثنائياً برئيسي مجلسي النواب والوزراء .. رئيس الجمهورية :

القوى السياسية مطالبة بتوخي الموضوعية في أدائها لتلافي تداعيات أزمة 2011م

مجلسا النواب والوزراء عليهما العمل بروح الفريق وليس لحساب أحزاب أو جهات

المبادرة وآليتها هي برنامج العمل السياسي وليس هناك أي برنامج آخر

أي نكوص في العملية السياسية ستكون عواقبه وخيمة ولا يمكن تداركها

اليمن يمر بظرف استثنائي ولابد من تكاتف الجهود لتحقيق النتائج المطلوبة

على مجلس النواب أن يلتئم اليوم ولا مكان للمصالح الحزبية أو الشخصية

الصحافة مدعوة إلى توخي الدقة والابتعاد عن عقلية المماحكة والمكايدة

يجب على الجميع دعم الحوار الوطني والعمل على إنجاحه بكل السبل

■ صنعاء / سبأ:

عقد الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية امس اجتماعا استثنائيا ضم الاخوة رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي ورئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة وبحضور نائب رئيس مجلس النواب محمد علي الشدادي واعضاء مجلسي النواب والوزراء .

وفي الاجتماع أعرب الأخ الرئيس عن سروره بهذا اللقاء الذي يمثل أهميه خاصة واستثنائية.. وقال احب ان اقدم لكم جميعا جزيل الشكر والتقدير على تحملكم المسئولية الوطنية والتاريخية في تلك الظروف الصعبة التي مر بها اليمن وما يزال يمر بتعقيدات وصعوبات "..مشيرا الى ان الحكومة تشكلت في ظرف صعب وكذلك مجلس النواب استمر في اداء مهامه في نفس الظرف ونفس الاحوال ولا بد من ان يتحمل الجميع المسئولية الوطنية حتى لا يتمزق هذا الشعب ويدمر.

وتابع قائلا:« تعرفون جميعا تقدير الشعب لكم لأنكم كنتم في الطليعة لحماية امن ومستقبل اليمن في اطار تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة"..منوها بأن الأزمة التي اشتعلت مطلع العام 2011 كانت نتيجة ازمات سابقة وترحيل ازمات قديمة ولذلك كانت نتاج ركام سابق.

وأشار الأخ الرئيس إلى ان على القوى السياسية مجتمعة ان تتوخى الموضوعية في ادائها وتغلب مصلحة الشعب اليمني وخروجه من الازمة فوق كل المصالح الضيقة والشخصية والجهوية حتى نستطيع استعاده الحياة الطبيعية وتلافي التداعيات الكارثية التي تركتها الازمة المشتعلة مطلع العام 2011.

وقال" مجلس النواب ومجلس الوزراء اليوم يجب ان يعملوا بروح الفريق الواحد وليس لحساب احزاب او اشخاص او جهات بعينها ووفقا لما حددته المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الامن رقم 2014 و2051 ،والمجلسين يستمدان شرعية الاداء في ترجمة التسوية السياسية التاريخية في اليمن على اساس مقتضيات المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة وهذا هو برنامج العمل السياسي وليس هناك اي برنامج آخر.

وأكد الاخ الرئيس عبد ربه منصور هادي ان الجميع على معرفة واطلاع ان المبادرة الخليجية كانت المنقذ حينما كان اليمن على شفير حرب وتمزق وتشظ ولهذا جاءت المبادرة الخليجية ومضت عجلة التغيير وفقا لذلك على اساس انه لا يوجد طريق آخر.

وعبر الاخ الرئيس عن شكره وتقديره العميقين لجماهير الشعب التي ذهبت الى صناديق الاقتراع وسط مخاطر المتاريس وفوهات البنادق والمدافع التي كانت مشرعة باتجاه الشوارع والطرقات وتفرض خطرا ضد المارة دون تمييز وذلك لان الشعب قد اختار بإرادته السلم وطريق الامان والوئام والغد المأمول على اساس تغييرات تلبي التطلعات والآمال والخروج من مخاطر الازمات وتواليها .

وقال الاخ الرئيس «ايضا تعرفون ان تنظيم القاعدة الارهابي استغل تلك الظروف والانقسامات الكبيرة في صفوف الجيش والأمن والقوى السياسية فجمع فلوله وعناصره لأقامة امارة اسلامية في ابين وأجزاء في محافظة شبوة وبالا رادة السياسية ضربنا تلك المجاميع وقضينا على مشروعهم في الاماره واستعدنا المنطقة كما وقمنا بسحب الجيش والمجاميع المسلحة من المربعات التي تحتلها في امانة العاصمة وفي المحافظات والطرقات وبدأنا استعادة القوات المسلحة على اساس وطني بتنفيذ اعادة الهيكلة ووحدنا التشكيلات للقوات المسلحة كما هو في العالم على اساس الافرع الثلاثة برية بحرية جوية ووحدنا الزي كما هو معمول قانونيا .

وشدد الاخ الرئيس عبد ربه منصور هادي على ضرورة وأهمية ان يضطلع الجميع في البرلمان والحكومة بالمسئولية الوطنية والمحددة في برنامج المرحلة الانتقالية المرتكز على بنود المبادرة الخليجية واليتها التنفيذية المزمنة حتى خروج اليمن سالما الي بر الامان .

ونبه الاخ الرئيس الى انه يجب ان يكون الجميع مشدودين بقوة الضمير الوطني والعملي وليس لحسابات اخرى او تحريضات من هنا او هناك او اتصالات هذا او ذاك ونحن نعرف الكثير مما يجري على هذا النحو ونريد ان نلمس التعاون البناء والعمل الصادق والمخلص من اجل الوطن وامنه واستقراره وهناك من لا يريد خروج اليمن الى بر الامان من اجل مصالح خاصة انانية تغلب نفسها على مصلحة الشعب.

وخاطب الاخ الرئيس الجميع قائلا اليمن يمر بظرف استثنائي خطير اذا لم تنتبهوا وتغلبوا مصلحته فوق المصالح الخاصة والأنانية قد تكون هناك عواقب وخيمة ولا يستطيع احد تداركها، يجب على مجلس النواب ومجلس الوزراء ان يكونوا حذرين من تلك العناصر التي لا تريد الا مصالحها كما ويجب على الجميع دعم الحوار الوطني والعمل من اجل انجاحه بكل السبل وجعل مخرجاته محل اهتمام وانتظار الجميع وعلى الجميع ان لا يجعلوا حضورهم الى الحوار خصوصا في مجلس النواب على حساب جلسات المجلس نحن والعالم معنا يدعمنا على المستوى الاقليمي والوطني وخمسة وثمانون في المائة وربما اكثر من ابناء الشعب اليمني وجماهيره العريضة يريدون الخروج من الازمة ويتطلعون إلى المستقبل الافضل ويلحقون بقطار القرن الواحد والعشرين اذا ما فكر الجميع بمصلحة اليمن العليا وخروجه من الازمة والظروف الصعبة سيتحقق ما نتطلع اليه وإذا ما فكروا بالارتباط الحزبي او الجهوي او الشخصي او القبلي فان ذلك سيعطل المسير.

وحذر الاخ الرئيس من اي نكوص في ان الجميع سيدفع الثمن ولذلك قال الاخ الرئيس لا بد من وحدة الصف وتكاتف الجهود من اجل تحقيق النتائج المطلوبة ويكون الجميع ايضا عند مستوى المسئولية الوطنية والتاريخية.

كما اكد الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي انه يجب ان تكون مصلحة خمسة وعشرين مليون مواطن يمني فوق مصلحة هذا او ذاك وهذه امانة.

وأشار الاخ الرئيس الى ان المرجعية في اي خلاف سواء في مجلس النواب او الحكومة او الشورى يجب ان تعود إلى رئيس الجمهورية وما يتم التوافق عليه فعلى بركة الله، وعلى المجلس ان يلتئم منذ يوم غد وبالتوفيق والنجاح إن شاء الله ولا مكان للمصالح الحزبية او الشخصية في تصرفات او عمل اي عضو وعلى الجميع ان لا يفكروا كيف وصلوا الى المجلس بل ينصب التفكير كيف نخرج اليمن الى بر الامان.

وحول استدعاء النواب للوزير هذا او ذاك، وجه الأخ الرئيس بقراره الغاء هذا التصرف لاننا نسير في مرحلة استثنائية وما جاء من وزير الشؤون القانونيه ملغى وما جاء من مجلس النواب في هذا الخصوص ملغى ايضا وعلى الجميع التوجه الى الامام وغلق صفحة الماضي.

واعتبر الأخ الرئيس ان المراحل الصعبة قد تم تجاوزها والتحديات الماثلة لا بد من تجاوزها وذلك بوحدة الصف والكلمة والعمل الوطني الجاد والمخلص.

واستطرد قائلا الجيش اليوم غيرها كان بالأمس فه موحد بعد اعادة الهيكلة والأمن ايضا اليوم غيره بالأمس اصبح موحدا وبات قريبا من التشكل الجديد على اساس النظام والقانون والعدالة والمساواة.

وتمنى الاخ الرئيس على الصحافة بكل مكوناتها توخي الدقة والأمانة في اداء مهامها وتغليب مصلحة الوطن والإنسان اليمني على المصالح الخاصة والابتعاد عن تزوير الحقائق الناتج عن عقليه المماحكة والمكايدة والمخاتلة.

وعبر الاخ الرئيس عن امله في ان يتوجه الجميع لاداء المهام العملية بقوة وعزيمة صلبة من اجل مصلحة اليمن العليا وصنع المستقبل المأمول.

دشن نظام معلومات المشتريات الحكومية .. باسندوة :

نتطلع إلى أن يسهم هذا النظام المعلوماتي في الحد من الفساد

■ صنعاء/ بشير الحزمي:

دشن رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة أمس بالعاصمة صنعاء مشروع نظام معلومات المشتريات الحكومية (مرحلة القبول التشغيلي) والذي تنفذه الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات.

وفي حفل التدشين الذي حضره عدد من الوزراء وقيادات المؤسسات الرقابية والمعنية والخبراء أكد رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة أن الاخذ بهذا النظام يمثل خطوة مهمة على طريق توفير المعلومات الضرورية عن مشتريات الحكومة بسهولة، أولا بأول .

وقال أن تدشين النظام انجاز يستحق عليه رئيس وأعضاء الهيئة العليا للمناقصات والمزايدات الثناء ، آملا أن يسهم النظام المعلوماتي في الحد من الفساد على الأقل ،إن لم يؤد الى القضاء عليه كليا.

وأوضح أن الفساد المالي والإداري آفة عانت منها بلادنا طويلا ، ولا تزال تعاني منها، كما انها احد أسباب الفقر والبطالة اللذين يعاني منهما شعبنا ايما معاناة.

وقال: علينا جميعا كمسئولين وموظفين ان نعرف أن حرمة المال العام دينا وشرعا وقانونا لا تقل عن حرمة المال الخاص ذلك لأن السطو على المال الخاص قد يضر بفرد أو أفراد في حين أن نهب المال العام يلحق افدح الضرر بشعب. وعليه فإننا أيا كانت مواقعنا في الدولة، مطالبون بأن نتقي الله في ثروات وأموال شعبنا. إذ لا يجوز ان يثري فرد من الموظفين والمسئولين حتى التخمة لتظل الملايين من المواطنين غير قادرة على أن تقيم أودها وتسد رمقها بل انى لأي مجتمع ان ينعم بالسلم الأهلي والاجتماعي في ظل هكذا وضع.

ولفت الى أن تفشي الفساد في بلادنا خلال العقود الماضية قد بلغ حدا جعلها تحتل مرتبة عالية في قائمة الدول الموصومة بالفساد ، ناهيك عن انه قد أساء الى سمعتها كثيراً، مؤكدا أن الوطن لن يستطيع أن يرقى ويتطور ويزدهر ويستقر ما لم نقض على الفساد المالي والإداري.

الفساد المالي والإداري أحد أسباب الفقر والبطالة التي نعاني منها

مطالبون بأن نتقي اللّه في ثروات وأموال شعبنا أيا كانت مواقعنا

ودعا الى الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في استئصال آفة الفساد، معتبرا الفاسد ليس من يرتشي فقط وانما ايضا من يرشي وكلاهما في النار، متطلعا الى تنفيذ المرحلتين المتبقيتين لهذا المشروع، وأيضا تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية قريبا وهو مشروع هام اقترحه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات احمد عبيد بن دغر ويضطلع بمتابعته وقد أقرته الحكومة مؤخرا.

وفي ختام كلمته أعرب رئيس الوزراء عن أسفه لما تمر به سورية ومصر من أحداث وأوضاع صعبة.. سائلاً الله ان يتجاوز البلدان الشقيقان هذا الظرف الصعب وأن يخرجا من هذه المحنة وأن يقي اليمن كل شر ومكروه وأن يوصلنا في القريب العاجل الى يمن جديد آمن مزدهر ومستقر وموحد.

من جانبه أوضح رئيس الهيئة العليا للمناقصات والمزايدات المهندس عبد الملك أحمد العرشي أن بلادنا ستدخل بتدشين نظام معلومات المشتريات الحكومية (مرحلة القبول التشغيلي) مرحلة جديدة في الحكومة الالكترونية.

وقال إن المشروع قد بدأ قبل انشاء الهيئة العليا للمناقصات والمزايدات حيث تسلمته الهيئة العليا من اللجنة العليا للمناقصات وترددت كثيرا في تدشينه مشككين في نجاحه ، لكن بعد ان تم استعراض النظام من اهم الجهات المستفيدة واجتماع لجنة تسيير المشروع وتعهد وزارة المالية بحل جميع الاشكاليات المالية في هذه المرحلة وموافقة وزارة التخطيط وبعض المانحين على تمويل المرحلة الثانية اتخذ القرار بالخروج من عنق زجاجة الخوف والتردد والتشكك .

وأكد أهمية المشروع الذي يعد مشروعا كبيراً وستعممه الحكومة ضمن خطتها على الجمهورية بعد استكمال مراحله الثلاث.

وقال: لقد وضعنا التدشين للمشروع أمام صورة حقيقية واضحة وجلية لأي إشكاليات حالية ومستقبلية، موضحا أن نظام معلومات المشتريات الحكومية هو احد أدوات الهيئة لمكافحة فساد المشتريات الحكومية في سعي متواصل من الدولة للتعامل بكل مصداقية لمكافحة الفساد وصولا إلى حكومة رشيدة تحقق هدف الجميع ، ورغبة وطموحات وتطلعات وتضحيات الشباب.

وأعرب عن الشكر والتقدير للدعم اللامحدود الذي تتلقاه الهيئة العليا للمناقصات من فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الوزراء وحرصهم الكبير على محاربة الفساد أيا كان.

هذا وكان مدير المشروع المهندس توفيق جابر قد استعرض مكونات المشروع ومراحل تنفيذه ومزايا النظام وعوامل نجاحه . كما تم استعراض مزايا النظام من قبل مندوب الشركة المنفذة انتراكوم ومن قبل مندوب شركة أوراكل .

ويستهدف المشروع في المرحلة الأولى ثماني جهات حكومية، ويهدف الى دعم جهود الدولة في عملية إصلاح نظام المناقصات والمشتريات الحكومية ، والإدارة والتنظيم والرقابة الموحدة للدورة الكاملة للمناقصات والمشتريات الحكومية وبما يساهم في تحقيق الشفافية والنزاهة في تنفيذ إجراءات المشتريات الحكومية ومكافحة الفساد وتحفيز المانحين على المساهمة الفاعلة في البرامج التنموية، ضمان حماية المال العام وزيادة الكفاءة الاقتصادية في تنفيذ المشروعات الحكومية ، وتعزيز المنافسة والعدالة وتجسيد مبدأ تكافؤ الفرص في معاملة الموردين والمتعهدين والمقاولين والاستشاريين.